تبني حوكمة الأحياء الشعبية و التوجه نحو التنمية المحلية: أي مساهمة للجمعيات؟ - دراسة حالة تجربة كندا في مجال الشغل-

إعداد:
- د/ غضبان حسام الدين
أستاذ محاضر أ - جامعة بسكرة (الجزائر)
- د/ شيري وليم سلامة
مدرس بقسم الهندسة المعمارية بالمعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بالعبور

ملخص:

يعتبر البحث عن العيش و الحياة الكريمة الانشغال الأساسي و المستمر لدى جميع الأجيال، فهو ضرورة حالية و مستقبلية و مسؤولية مشتركة بين عديد الأطراف من مواطنين و سلطات محلية ومنظمات المجتمع المدني بأشكالها. إلا أن ظهور بعض العوامل(النمو الديموغرافي، سوء التخطيط، انكماش الاقتصاد...) قلصت من فعالية الإجراءات المتخذة في الاهتمام بمطالب السكان. و لمعالجة هذا الإشكال ظهر أسلوب يهدف إلى خلق القيمة التشاركية في المجتمع عن طريق تحسين إدارة الأحياء الشعبية خاصة في المجالات الحساسة أطلق عليه " حوكمة الأحياء الشعبية". هذا النموذج الإداري يهدف إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال تنظيم العلاقة بين المواطنين و المسؤولين المحليين في مجالات الشغل، إنجاز المشاريع، الرعاية الاجتماعية... كما يسهر على تطبيقه أطراف عديدة منها السلطات المحلية، المواطنين، المؤسسات الاقتصادية،الجمعيات، و هو ما سنحاول إبرازه في هذه الورقة البحثية مع التركيز على دور الجمعيات لكونها ذات عمق اجتماعي و احتكاك دائم مع المواطنين في الحي.

الكلمات المفتاحية:
الحوكمة – التنمية المحلية – حوكمة الأحياء الشعبية – القيمة التشاركية.

Résumé :

La recherche d'une belle vie est une préoccupation primordiale et continue de toutes les générations, ainsi c'est une nécessité actuelle et future et d'un d'autre coté une responsabilité commune des mutiles parties tels que les citoyens, autorités locales et organisations de la société civile, les entreprises économiques. Cependant, l'émergence de certains facteurs (croissance démographique, planification médiocre, contraction économique, etc.) a réduit l'efficacité des mesures prises pour répondre à la demande de la population. Pour résoudre ce problème, une méthode a été développée pour créer une valeur participative dans la société en améliorant la gestion des quartiers populaires, en particulier dans les zones sensibles

appelées "gouvernance de quartier populaire". Ce modèle administratif vise à réaliser le développement local à travers l'organisation des relations entre citoyens et responsables locaux dans les domaines de l'emploi, de l'achèvement des projets, de la protection sociale, etc.
Les mots-clés : la gouvernance – la gouvernance des quartiers – développement local

أولا/ الإطار المنهجي للبحث:

١-إشكالية البحث و تساؤلاته:

نهدف من وراء إجراء هذا البحث إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو دور الجمعيات باعتبارها أحد الأطراف الآخذة في المجتمع في تطبيق و نجاح حوكمة الأحياء الشعبية؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية سنحاول الإجابة عليها ضمن هذه الورقة البحثية للإلمام بالموضوع أكثر، و هي تتمثل في:

- كيف تساهم حوكمة الأحياء الشعبية في القضاء على البطالة؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين حوكمة الأحياء و التنمية المحلية؟

٢- فرضيات البحث:

- تعمل الجمعيات على تحقيق التوافق بين متطلبات المجتمع و إجراءات السلطات المحلية وقراراتها.

- تساهم حوكمة الأحياء الشعبية في القضاء على البطالة من خلال التعريف بالفئات الهشة و التدخل

لدى المصالح المعنية من أجل ترتيب الأولويات.

- تعتبر حوكمة الأحياء أحد الأدوات و الأساليب الفعالة لتحقيق التنمية المحلية، والتي ظهرت مؤخرا.

٣-أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هي:

- توضيح المفاهيم فيما يتعلق بمتغيرات البحث: الحوكمة، حوكمة الأحياء الشعبية، التنمية المحلية.

- إبراز أهمية حوكمة الأحياء في تنظيم العلاقات بين الأطراف الآخذة في المجتمع.

- التأكيد على أهمية دور الحوكمة في تحسين إدارة الأحياء الشعبية.

- إبراز ميكانزمات العلاقة بين المواطنين و مختلف الفاعلين في المجال الاقتصادي - الاجتماعي

- توضيح العلاقة بين متغيرات البحث الثلاثة.

٤-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق إلى أحدث أدوات تحقيق التنمية المحلية خاصة المستعجلة منها، و ذلك لكون " حوكمة الأحياء الشعبية " تتواصل مباشرة مع المجتمع و قاطني الحي بصفة خاصة، حيث تعمل على تلبية حاجياته وفق الأولويات و الانشغالات المطروحة كالشغل على سبيل المثال. كما أن هذا النمط الإداري لا يزال لم يدرس بشكل كبير في الوطن العربي ما يقدم لنا فرصة لنشر هذا المفهوم كمساهمة منا متواضعة في سبيل الرقي بمجتمعاتنا و مؤسساتنا.

٥- منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي لأننا بصدد إبراز ماهية المتغير الأساسي ألا و هو "حوكمة الأحياء الشعبية" من خلال الرجوع إلى المصادر الأجنبية (انعدام المراجع باللغة العربية). كما استعنا في سبيل الحصول على المعلومات و جمعها بأسلوب دراسة المحتوى.

ثانيا/ مقدمة:

في بعض المدن يعيش ما يصل إلى ٨٠ بالمئة من السكان في الأحياء الفقيرة، ولقد زادت نسبة السكان بحوالي خمسة وخمسين مليون ساكن جديد بالأحياء الفقيرة منذ عام ٢٠٠٠. تحتوي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على نسبة سكان بالأحياء الفقيرة تصل إلى ١٩٩,٥ مليون، و جنوب آسيا ١٩٠,٧ مليون، وشرق آسيا 189.6مليون، وأمريكا اللاتينية والبحر الكريبي ١١٠,٧ مليون، وجنوب شرق آسيا ٨٨,٩ مليون، وغرب آسيا ٣٥ مليون... يضاف إلى ما سبق العديد من العراقيل و المشاكل التي تحد من قدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة أو التنمية المحلية. منها ما تتحمله هي نتيجة سوء التخطيط خاصة الاعتماد على المعايير الكمية، ومنها ما تتحمله السلطات المحلية نتيجة عدم إطلاعها و اهتمامها بما يحدث في الدائرة الإدارية التابعة. ولقد أنجر عن كل ما ذكرناه آنفا ضعف العلاقة بين المواطنين و السلطات المحلية و انعدام الثقة بين الطرفين، لذلك كان لابد من البحث عن مقاربة متعددة الأبعاد تكون وفق توجه نظري يشمل الجانب الحضري، و الاجتماعي، والاقتصادي، والأمني. فكانت " حوكمة الأحياء الشعبية" أحد الحلول التي حققت نجاحات في الدول الغربية نتيجة اعتمادها على الحوار و الاتصال الفعال للقضاء على المشاكل المطروحة التي من أبرزها الشغل الذي يعتبر القاطرة الأساسية لبداية تنظيم حياة المواطنين.

و لنجاح تطبيق هذا النموذج لا بد أن تساهم كل الأطراف بفعالية في أداء دورها المنوط بها، فهي مسؤولية مشتركة تتغلب فيها المصلحة الجماعية على الذاتية. لذلك أردنا من خلال

هذه الورقة البحثية أن نبرز ماهية "حوكمة الأحياء" بالتركيز على دور الجمعيات لكوننا مقتنعين بأهميتها في المجتمع ومساهمتها الفعالة في تطبيق هذا النموذج الإداري.

ثالثا/ التعريف بمتغيرات البحث:

إن تحقيق التنمية المحلية يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات من أهمها القضاء على البطالة، إنجاز المشاريع الحيوية، توفير المتطلبات الاجتماعية من تعليم و صحة...، و لأن تحقيق ما ذكرناه يعرف عراقيل تنظيمية و غير تنظيمية كان لا بد من إيجاد حلول و بدائل تسمح بتوفير أسس العيش الكريم للجميع عن طريق إرساء علاقة ثقة بين المواطنين و المسؤولين المحليين، و هو ما تعمل على تحقيقه حوكمة الأحياء الشعبية.

كما يجدر بنا الإشارة إلى أننا لا نستهدف في هذا العنصر الإطالة في شرح متغيرات البحث، و إنما التعريف بإطارها المفاهيمي لكي يسهل فيما بعد إيجاد العلاقة بينها و الإجابة على الإشكالية المطروحة.

١- ماذا نعني بالحوكمة:

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة في القرن الثالث عشر (Kubernan) تعبر عن قدرة ربان السفينة و مهاراته في قيادتها وسط الأمواج و الأعاصير و العواصف، و ما يمتلكه من قيم و أخلاق نبيلة و سلوك نزيه في الحفاظ على أرواح و ممتلكات الركاب، و رعايته للأمانات و البضاعة التي بحوزته و من ثم إيصالها لأصحابها، و دفاعه عنها ضد القراصنة و الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار. فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهتمه سالما أطلق على هذا الربان (good governer).

استعمل مصطلح الحوكمة في اللغة اللاتينية بكلمة (Gubernare) في بداية القرن الرابع عشر بنفس المعنى السابق، ثم استخدم في اللغة الفرنسية القديمة (Gouvernance) بداية من القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة (Gouvernement)، و ابتداء من سنة ١٤٧٨ استعمل المفهوم للإشارة إلى المنظمات التي تتبع هيكل إداري خاص. و في اللغة الإنجليزية تم طرح مصطلح (Governance) للدلالة على وسيلة إدارة أو حكم.[١]

١-١- تعريف الحوكمة:

لغويا على المستوى المحلي لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح (Corporate governance) باللغة العربية، و لكن بعد العديد من المحاولات و النقاشات مع عدد من خبراء اللغة العربية، الاقتصاديين، و القانونيين المهتمين بهذا الموضوع استقر مجمع اللغة العربية على مصطلح " حوكمة الشركات"[٢] ، ففي سنة ٢٠٠٣ أقر المجمع اعتماده لهذا المرادف " الحوكمة " حيث جاء في

بيان له: " في رأينا أن الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي ترجمة صحيحة مبنى و معنى، فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظتها على الجذر و الوزن، و هي ثانيا تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الإنجليزي وهو تدعيم و مراقبة نشاط المؤسسات و متابعة أداء القائمين عليها. و إن اعتماد هذا المصطلح (حوكمة)* بصورته تلك من شأنه أن يضيف جديدا إلى الثورة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث ".[٣]

و الحوكمة لغويا معناها التحكم أو الحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط و القيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة، سواء بالتوجيه و الإرشاد، اللجوء إلى العدالة، أو الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية[٤]. أما اصطلاحا في: " أسلوب إداري يهدف على خلق القيمة التشاركية لجميع الأطراف عن طريق إرساء المبادئ الأخلاقية". [٥]

١-٢- أهداف الحوكمة:

تعمل الحوكمة بصفة عامة و في أي مجال تطبق فيه على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم جميع الأطراف بدون استثناء ومن أهدافها:

- تحقيق العدالة، الشفافية، و حق المساءلة بما يسمح لكل ذي حق أن يستجوب المسؤولين.
- منع المتاجرة بالسلطة في المنظمات على اختلافها.
- مراعاة مصالح المجتمع.
- تدفق الأموال المحلية و الدولية وتشجيع جذب الاستثمار.
- ضمان قيام مؤسسات ناجحة تسعى لخدمة المجتمع.
- التعزيز من مستوى المسؤولية لدى المسيرين و المسؤولين.[٦]
- تحسين صورة المنظمات و مصداقيتها.
- تفعيل عملية صنع و اتخاذ القرارات.
- تشجيع الاعتبارات الأخلاقية. [٧]

٢- تعريف التنمية المحلية:

ظهر الاهتمام بالتنمية المحلية بعد التغيرات التي عرفها العالم في مجال الأنظمة الإدارية أين اتجهت الدول نحو نظام " الإدارة المحلية" الذي يستهدف توزيع المسؤوليات بين الهيئات المركزية و الهيئات المحلية المنتخبة. أما قضايا التنمية المحلية على المستوى الدولي فلم تعرف الجدية إلا مع بداية الثمانينات حيث أضحت التنمية عملية تشارك فيها كل شرائح المجتمع، توجه إلى المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. كما تعتبر محور أي برنامج أو مخطط تضعه الدولة في جميع الأنظمة الاقتصادية.

٢-١- تعريف التنمية المحلية:

اختلفت تعاريف التنمية المحلية حسب اختلاف توجهات الباحثين والمفكرين في هذا المجال وباختلاف توجهات الهيئات الدولية كذلك، حيث قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية المحلية على أنها " العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها[٨]". و هذا هو التعريف الذي سنكتفي به لأنه يناسب متغيرات الورقة البحثية و يوافق توجهنا في هذا العمل.

٢-٢- أهداف التنمية المحلية:

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى و تعد على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان و تحسين ظروفهم المعيشية، و لهذا يجب أن تكون التنمية المحلية ذات أبعاد و أهداف متنوعة أهمها ما يلي:

- توفير كافة أنواع الخدمات العامة الصحية، التعليمية، الثقافية، الاجتماعية... و غيرهم.

- إشراك المواطنين في الأعمال المراد القيام بها، و ذلك من خلال المبادرات الفردية و الجماعية

من مختلف المناطق، و في جميع المجالات التنموية.

- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء و المكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة.

- حشد و تثمين الموارد البشرية و الطبيعية و الأملاك و ترشيد استعمالها.

- تعزيز التعاون بين السلطات المحلية فيما بينها، و بين الجهات المركزية من جهة أخرى.

- دعم الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم و منطقة.

- تحسين ظروف المواطنين و تنمية التهيئة الحضرية.

- محاربة الفقر و الإقصاء و التهميش، و إدماج الفئات الضعيفة و المهمشة في المجتمع.[٩]

٣- حوكمة الأحياء الشعبية:

بداية من سنوات التسعينات ظهر الاهتمام بموضوع الأحياء السكنية المستدامة، إلا أنه لحد الآن لا يزال يعرف صعوبات متفاوتة بين دولة و أخرى و منطقة و أخرى لكون التسيير الحالي يعتمد على العامل الكمي لا النوعي. فتحسين إدارة الحي يتطلب جعل هذا الأخير يتوفر على جميع المرافق، أهداف عالية من المسؤولين، طموحات المواطنين و منظمات المجتمع المدني، أقل عدد من المشاكل مهما كان نوعها....[١٠]

٣-١- تعريف حوكمة الأحياء الشعبية:

تعرف حوكمة الأحياء الشعبية على أنها: " تنسيق المجهودات الفعالة على المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، و الأمنية بغرض تطوير الحي و تحقيق الأهداف المشتركة بالنسبة للمواطنين".

كما ينظر إليها على أنها: " مؤشر يعبر عن مدى مشاركة المواطنين في العملية الإدارية المتعلقة بتحسين معيشتهم في الحي أو المنطقة السكنية". و تعرف حوكمة الأحياء أيضا على أنها: "نمط من الاتصالات الأفقية و العمودية مع مختلف الفاعلين لاستدامة الحي الشعبي".[١١]

٣-٢- أهمية حوكمة الأحياء الشعبية:

هذا النموذج الإداري الذي يهدف إلى ترسيخ مبادئ التضامن والتكافل وتعزيز فرص المشاركة والحوار بين سكان الحي فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين المسؤولين المحليين من جهة أخرى، يمثل أيضا الأرضية المناسبة لتحقيق التنمية المحلية التي كانت ولا تزال محل اهتمام مختلف الأطراف مهما تعددت مستوياتهم ومراكزهم. ففي الوقت الحالي تعتبر حوكمة الأحياء السكنية من أكبر المشاريع المتعددة الأبعاد التي تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطنين و التهيئة الحضرية الجيدة للعمران و خلق مجال للإبداع.

كما أن حوكمة الأحياء الشعبية تسهل من عملية التواصل بين المواطنين و مسؤولي المدينة في مجالاتهم و قطاعاتهم المختلفة (الشغل، السكن، الصحة...) ما يسمح بالاستماع للانشغالات المطروحة بفعالية و العمل على توفيرها، و لا يقتصر التواصل مع المؤسسات الحكومية المحلية و لكن مع المؤسسات الاقتصادية أيضا من خلال برامج الدعم و الرعاية التي تقدمها في إطار ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

من جانب آخر هناك بعد لا يقل أهمية عن ما ذكر سابقا ألا و هو نشر ثقافة التكافل و التضامن بين سكان الحي، بين الفئات ميسورة الحال و الفئات الهشة. فمعرفة السكان لبعضهم البعض يساعد في حل بعض المشاكل الاجتماعية سواء داخليا من الحي نفسه أو من خلال التواصل مع السلطات المحلية.

و عليه يمكن القول بأن أهمية حوكمة الأحياء تنبع من كونها آلية متعددة الأبعاد و هو ما يجعلها مناسبة لتحقيق التنمية المحلية.[١٢]

من خلال دراسة متغيرات البحث السابقة و القيام بتحليل أهداف كل منها نلاحظ مدى التقارب التي يجمع بين حوكمة الأحياء الشعبية و التنمية المحلية و بالتالي يمكننا القول بأن حوكمة الأحياء الشعبية أداة أو أسلوب يتم انتهاجه للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية في منطقة ما (تأكيد الفرضية الفرعية الثانية). وهو ما سنحاول التفصيل فيه في الجزء الموالي مع التطرق إلى دور الجمعيات في هذه العملية.

٣-٣- مرتكزات حوكمة الأحياء الشعبية:

لنجاح " حوكمة الأحياء" لا بد من الالتزام بمجموعة من القواعد و المبادئ التي تعتبر أساس هذه المقاربة الإدارية. تتنوع هذه المبادئ بتنوع الأطراف المشاركة في إدارة الحي، وهي:

أ- المواطنة التنظيمية: و تعني الإحساس بقيمة العيش مع بعض و تحقيق الأهداف المشتركة.

ب - المسؤولية الاجتماعية: و ترتبط أساسا بالهيئات الاقتصادية و السياسية و منظمات

المجتمع المدني، التي تعمل على الموازنة بين أهدافها و أهداف المجتمع.

ج- المشاركة: ونقصد بها زيادة مشاركة المواطنين في إدارة الحي (مشاريع، ملتقيات...)

د- فعالية الإجراءات الحكومية: و خاصة بممثليها على لمستوى المحلي.

ه- الاتصال الفعال بين مختلف الأطراف.

و- الالتزام بالمبادئ الأخلاقية: كالتضامن، المشاركة، التعاون....

رابعا/ الإطار التمهيدي للعلاقة بين حوكمة الأحياء الشعبية و التنمية المحلية:

لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية المحلية أو تعيقه. لذلك فإن هذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير إستراتيجية التنمية المحلية بغية تحسين فرص النمو و تحقيق الرفاهية على المستوى المحلي و بناء القدرة على العيش الكريم للمواطنين، كما يمكن لكل مجتمع محلي أن يقوم بعملية ما تعاونية لتحقيق أهدافهم و تبني رؤية مشتركة بعد ذلك، سيعمل على ما جعل منطقته المحلية تتجنب أكبر عدد ممكن من العراقيل التي يمكن أن تواجهه.[١٣]

خامسا/ الإطار التمهيدي للعلاقة بين حوكمة الأحياء الشعبية و الجمعيات:

قد يطرح التساؤل التالي: لماذا الجمعيات من بين كل الأطراف الفاعلة في المجتمع؟، نقول أن هذا يرجع إلى كاريزمة الجمعية باعتبارها منظمة غير هادفة للربح تضع هدفها الرئيسي في مساعدة المجتمع و تحقيق مصالحه و تغليب الفائدة الجماعية. كما أنها تتعايش في المجتمع فأعضائها هم مواطنون و هم أدرى بمشاكل الحي.

سادسا/ دور الجمعيات في تطبيق حوكمة الأحياء الشعبية و القضاء على البطالة:

تعتبر الجمعيات أحد مكونات المجتمع و التي يتمثل هدفها الأساسي في خدمة مصالحه و شؤونه، و في مجال حوكمة الأحياء الشعبية تبرز مساهمة الجمعيات في تفعيل هذا النمط الإداري من أجل القضاء على البطالة في العناصر التالية:

- إضفاء العمل المؤسسي على عمل الجمعية من خلال تكوين مجموعة من اللجان المتخصصة في القطاعات المختلفة، بما فيها الشغل و التواصل مع هيئات التوظيف.
- تحقيق التناسق بين خطط الجمعية و متطلبات المجتمع بشكل عام و الحي بشكل خاص و يكون هذا وفق رسالة مشتركة تضع التشغيل على رأس الأولويات.
- استدامة نشاط الجمعية وفق خطط و أهداف طويلة المدى، لكي لا يحدث انقطاع في سيرورة العملية.
- زيادة فعالية الدور التنموي للجمعيات في كل حي سكني.
- التدخل للتقليل من تضارب المصالح و الاختلافات الهدامة بين سكان الحي.
- إقامة علاقة فعالة و متكاملة مبنية على الشفافية و الثقة بين أعضاء الجمعية من جهة،

وبين الأطراف الأخرى ذات المسؤولية المحلية من مؤسسات الدولة.[١٤]

بالإضافة إلى ما سبق تساهم الجمعيات في تطبيق حوكمة الأحياء من خلال كشف المواهب المتوفرة في الحي و التي لم تبرز لسبب أو لآخر، كذلك من خلال القيام بالدورات التدريبية لصالح المواطنين حول مواضيع متعددة تهم حياتهم اليومية. كما قد يكون ذلك من خلال تنظيم الملتقيات التي تجمع بين مختلف الأطراف في المجتمع من سياسيين و اقتصاديين و غيرهم بغرض الوصول إلى حلول للمشاكل المطروحة. و يمكن أيضا لها التوسط لدى السلطات المحلية للفت الانتباه لبعض الحالات الخاصة.

سابعا/ تجربة كندا:

تعرف كندا وجود العديد من الجمعيات التي تعمل وفق نظام الحوكمة المحلية، أي نجد في كل مقاطعة جمعية مهمتها المساهمة في تطوير المقاطعة أو المدينة المنتمية إليها من خلال مجموعة من الممارسات. من بين مهام هذه الجمعيات التي يطلق عليها اسم جمعيات التعاون من أجل التنمية الاقتصادية المجتمعية CDEC[١٥] توفير مناصب الشغل في الأحياء التي تعرف صعوبات أو مخاطر اجتماعية و تسمى بـ " أحياء الأزمة". و يتم هذا عن طريق رفع التقارير بشكل دوري للجهات المعنية سواء مؤسسات اقتصادية أو سلطات محلية، كما يتم متابعة دراسة الحالات المرفوعة و رفعها إلى جهات أعلى إن لم يحل الإشكال. و ما يزيد من فعالية أداء هذه الجمعيات هو أنها لا تتشكل فقط من مواطنين عاديين بل تحتوى على مسيري مؤسسات اقتصادية، و مسؤولين محليين و منتخبين بالإضافة إلى أعضاء من جمعيات ذات نشاط مختلف. فهي أشبه بمجالس الإدارة في الشركات الاقتصادية. و هو الأمر الذي يعطي دفعا لعملية التوظيف و كل الأنشطة التنموية الأخرى. ففي مدينة مونريال على سبيل

توجد سبع (٠٧) جمعيات من هذا النوع و جمعيتان قيد الإنشاء مهمتهم توفير مناصب الشغل بصفة مستمرة لمن يحتاج. عن طريق ترسيخ ما يسمى بالتعاون المحلي الذي يجمع الفاعلين في المدينة. [١٦]

خاتمة:

قد يمكننا صياغة الخاتمة بشكل غير مألوف عن طريق طرح تساؤل محدد: ماذا بعد " حوكمة الأحياء"؟، الأكيد أن الهدف ليس تبني الفكرة و نبقى مكتوفي الأيدي، و لكن الهدف هو تطبيقها بفعالية و بأمانة للوصول إلى تنمية محلية مستدامة و مجتمع يتطلع إلى مستقبل أفضل، مجتمع خال من الآفات والفقر و الضياع.... و لن يتم هذا إلا بالإخلاص لوطننا و حبنا للتغيير نحو الأفضل و أن تحب لغيرك ما تحب لنفسك.

في الأخير وجب إعادة التذكير بأن مجال حوكمة الأحياء الشعبية واسع لا يمكننا التفصيل فيه في ورقة بحثية واحدة و لكنه يتطلب عملية إبراز للموضوع بشكل مستمر و إخراجه للعلن من خلال تنظيم الملتقيات و الأيام الدراسية و الورشات التكوينية و قد يكون هذا في مناسبات لاحقة إن شاء الله.

قائمة المراجع:

[1] Joumard.R (2009), « le concept de gouvernance »,rapport n° LTE 0910 , présenté pour l'institut national de recherche sur les transports et leur sécurité, Paris, France.

[٢] محمد مصطفى سليمان،حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،٢٠٠٨.

[٣] حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدانمرك،٢٠١٠.

[٤] زهير عبد الكريم الكابد، الحكمانية " قضايا و تطلعات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣

[٥] من أفكار الباحث نتيجة دراسته للموضوع في مساره العلمي.

[٦] Lakhlaf. B, « la bonne gouvernance », Dar Elkhaldouni , Alger , Algérie,2006.

[٧] محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،٢٠٠٥.

[٨] حجاب عبد الله التنمية المحلية: النظريات، الإستراتيجيات و الأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، العدد ٦، ٢٠١٧، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

[٩] براني عبد الناصر، يونس شعيب، استثمار الوقف و دوره في تمويل التنمية المحلية، الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة و التنمية المحلية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ٠٧-٠٨ ديسمبر ٢٠١٥.

[١٠] Verena.V , « gouvernance urbaine et quartiers durables : entre intentions et mis en œuvre », thèse de doctorat , institut de géographie et durabilité, Université de Lausanne, Suisse (page résumé disponible su net)).□

[١١] Lafaille.F,« gouvernance et dimensions de la participation citoyenne dans les éco quartiers »,ISIAT France.

[١٢] **من أفكار الباحثان نتيجة إطلاعهما على الموضوع.**

[١٣]**تقرير البنك الدولي حول التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي (دليل إرشادي)، مقاطعة كولومبيا، ٢٠٠١.**

[١٤] **لائحة حوكمة جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة لسنة ٢٠٠٣، ص ٣، بتصرف الباحثان.**

[١٥] **ترجمة من اقتراح الباحثان.**

[١٦] Morin.R,(1998) « gouvernance locale et développement économique des quartiers de Montréal »,revue de géographie de Lyon, vol 73,n°2.

---

1 Joumard.R (2009), « le concept de gouvernance »,rapport n° LTE 0910 ,présenté pour l'institut national de recherche sur les transports et leur sécurité, Paris, France, p 09.

[٢] محمد مصطفى سليمان،**حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،٢٠٠٨،ص ١٤

* بالنسبة للغات الأخرى ، استخدام نفس المصطلح الإنجليزي و بذات الحروف تقريبا مع تغيير في طريقة نطقها، فمثلا في اللغة الإسبانية Gobernanza، في اللغة الإيطالية Governamento، و في اللغة البرتغالية Governança.

[٣] حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدانمرك،٢٠١٠، ص ٠٨.

[٤] زهير عبد الكريم الكابد، **الحكمانية " قضايا و تطلعات"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص ٠٧.

[٥] من أفكار الباحثان نتيجة دراستهما للموضوع .

[٦] Alger , Algérie,2006,p 38. B, « la bonne gouvernance », Dar Elkhaldouni , .Lakhlaf

[٧] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،٢٠٠٥، ص ٢١.

[٨] حجاب عبد الله، التنمية المحلية: النظريات، الإستراتيجيات و الأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، العدد ٦، ٢٠١٧، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص ٣٥٧

[٩] براني عبد الناصر، يونس شعيب، استثمار الوقف و دوره في تمويل التنمية المحلية، الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة و التنمية المحلية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ٠٧-٠٨ ديسمبر ٢٠١٥، ص ٧.

[10] Verena.V , « gouvernance urbaine et quartiers durables : entre intentions et mis en œuvre », thèse de doctorat , institut de géographie et durabilité, Université de Lausanne, Suisse (page résumé disponible su net)).

[11] Lafaille.F,« gouvernance et dimensions de la participation citoyenne dans les éco quartiers »,ISIAT France,p 3.

[١٢] من أفكار الباحثان نتيجة إطلاعهما على الموضوع.

[١٣] تقرير البنك الدولي حول التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي (دليل إرشادي)، مقاطعة كولومبيا، ٢٠٠١.

[١٤] لائحة حوكمة جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة لسنة ٢٠٠٣، ص ٣، بتصرف الباحثان.

[١٥] ترجمة من اقتراح الباحثان.

[16] Morin.R,(1998) « gouvernance locale et développement économique des quartiers de Montréal »,revue de géographie de Lyon, vol 73,n°2, pp 127-134.